

دراسة تقييمية لمسيرة تجارب التكامل الاقتصادي

العربي

د. غانية البشير
أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
ghania_bachir80@yahoo.fr

د. غانية نذير
أستاذ محاضر أ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
nadhir-ghania@unin-
eloued.dz

المخلص:

إذا ما نظرنا إلى الواقع العربي نظرة شمولية، نجد أنه بحاجة إلى توحيد طاقاته وإمكاناته في هذه المرحلة، إذ الوضع الحالي للاقتصاديات العالمية يتطلب إيجاد صيغة متقدمة للتعامل مع متغيرات الواقع المعاصر بكل جوانبه وفق اتجاهات سليمة تحقق أفضل الطرق لتوجيه الطاقات العربية البشرية والمادية لصالح التقدم والتطور، خاصة وأن كل مقومات التكامل الاقتصادي متوفرة في الوطن العربي الزاخر بثرواته المالية والطبيعية والبشرية المتنوعة إذا ما نظر إليه ككل متكامل، وعلى ضوء ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأساس النظري لظاهر التكامل الاقتصادي بمختلف جوانبها، إضافة إلى تحليل مسار التكامل الاقتصادي العربي والتطرق لأهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية في مسيرتها التكاملية، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التجربة التكاملية للأقطار العربية، وإبراز نقاط القوة، والضعف فيها.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، منطقة التجارة الحرة العربية.

Abstract:

The present situation of the global economies requires finding an advanced formula to deal with the changes of contemporary reality in all its aspects according to sound directions that achieve the best ways to channel the Arab human and material energies in favor of progress and development, Especially since all the components of economic integration are available in the Arab world rich in wealth, financial, natural and human diversity if considered as an integrated whole, and in light of this study aims to shed light on the theoretical basis of the phenomenon of economic integration in various aspects A, in addition to the path of Arab economic integration and addressing the most important entrances followed by the Arab countries in her integrative analysis, as this study aims to evaluate the complementary experience of Arab countries, highlighting the strengths and weaknesses.

Key words: Arab Economic Integration, Gulf Cooperation Council, Arab Maghreb Union, Arab Free Trade Area.

مقدمة:

يواجه الاقتصاد العربي تحديات واختلالات تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولعل من أبرز هذه التحديات، اتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة "GATT"، وإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995 والتي تهدف أساسا لخدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، كذلك التطورات الاقتصادية التي واجهت المنطقة العربية خارجيا، إضافة إلى ضعف اقتصادياتها، لذا تنبعت الأقطار العربية لأهمية التعاون الاقتصادي

كوسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عمدت مجموعة من الدول على عقد جملة من الاتفاقات تهدف في غالبيتها الوصول إلى مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي.

وبالرغم مرور أكثر من خمسين عاما على هذه المحاولات، إلا أن حالة التجزئة والتشتت لا تزال تسود العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية إلى الحد الذي يضع فيه كل قطر سياسته الاقتصادية بمعزل تام عما يجري في القطر الآخر، لذا سنتناول في هذه المداخلة أبرز المفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي، وأهم النظريات المفسرة له، إضافة إلى أشكاله ومقوماته، مروراً بالمراحل التي مر بها، لنتقل بعد ذلك إلى عرض مسيرة التكامل بالنسبة للأقطار العربية، إضافة إلى التحليل لأهم المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق ذلك.

أولاً: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي

1. مفهوم التكامل الاقتصادي:

1.1 التكامل لغة: التكامل يدل في منظوره اللغوي على أنه: "تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة".

2.1 التكامل اصطلاحاً: هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد

للتكامل الاقتصادي، إلا أننا يجب أن نتفق على مفهوم شمولي له، يتلخص في أن: "التكامل الاقتصادي ما هو إلا عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود أو الحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وإنتقال عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق

مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل من الدول الأعضاء"¹.

2. مراحل التكامل الاقتصادي: يمكن عرض المراحل المختلفة لعملية التكامل

على النحو التالي:

1.2 المرحلة الأولى (منطقة التجارة الحرة): إن منطقة التجارة الحرة بين

دولتين أو أكثر تشتمل على مجموعة التدابير التي تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المجموعة التكاملية، على أن تحتفظ كل دولة بالتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل². ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالصياغة التالية:

منطقة التجارة الحرة = تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء كافة

القيود الجمركية وغير الجمركية.

2.2 المرحلة الثانية (الاتحاد الجمركي): تتضمن هذه المرحلة إلى جانب

إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين الدول الأعضاء، توحيد البلدان الأعضاء للتعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي وهو ما يسمى بـ"الجمركي"³. ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل معادلة على النحو التالي:

الاتحاد الجمركي = منطقة تجارة حرة + تعريف جمركية موحدة

لمواجهة العالم الخارجي.

3.2 المرحلة الثالثة (السوق المشتركة): بالإضافة إلى حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفه جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج (العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا) فيما بين دول السوق، وبالتالي تشكل الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال عناصر الإنتاج في حرية تامة⁴. ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج.

4.2 المرحلة الرابعة (الوحدة الاقتصادية): هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريف الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضاً تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى⁵. ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في الصيغة التالية:

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية التنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

5.2 المرحلة الخامسة (الاندماج الاقتصادي التام): وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل، وأكثرها تطوراً بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية عموماً؛ بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المرحلة تشهد المضي قدماً نحو الاتجاه لإقامة إطار

للاتحاد السياسي وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة⁶. ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية:

$$\text{الاندماج الاقتصادي} = \text{الوحدة الاقتصادية} + \text{توحيد السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.}$$

3. مقومات وشروط التكامل الاقتصادي: يمكننا إيجازها على النحو الآتي:

◀ توفر المواد الطبيعية، إضافة إلى توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال؛

◀ التخصص وتقسيم العمل لتجنب تنافس المشروعات القائمة بين الدول المتكاملة؛

◀ تماثل المقومات السياسية، حيث أن عدم يشكل أهم عائق أمام توجه الدول نحو التكامل فيما بينها⁷.

◀ توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية مع وجود حالات النواقص أو الفوائض، حيث إن وجدت حالات فائض تستطيع مقايضتها مقابل حصولها على ما تحتاجه من منافع من الدول الأخرى؛

◀ تعدد الأطراف المكونة للعملية التكاملية، شريطة أن يكون التكامل تدريجياً وآلياً⁸؛

◀ التقارب الجغرافي، إضافة إلى انسجام السياسات الاقتصادية؛

◀ كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية، كلما يعطي فرصة كبيرة لقيام منظمة إقليمية⁹.

4. دوافع التكامل الاقتصادي:

1.4 الدوافع الاقتصادية:

◀ التكامل يساهم في الحد من البطالة، كما يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة¹⁰؛

◀ الدافع من علاقات تكاملية بين دولة تتميز بمستوى متقدم من التطورات والتنمية مع دولة نامية هو مساعدة هذه الدول النامية في تحسين أحوالها الاقتصادية¹¹؛

◀ يحقق التكامل الاقتصادي الزيادة في نمو الناتج والدخل الوطني؛
◀ يؤدي التكامل بالدول الأعضاء إلى تكوين كتلة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إيماء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها¹².

2.4 الدوافع السياسية:

◀ سيطرة الدول المتكاملة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستغلالها لصالحها ومنع السيطرة الأجنبية؛

◀ تفادي الدول الدخول في حروب إقليمية مرتقبة الحدوث مستقبلاً، كما يمكن أن تلجأ البلدان الضعيفة إلى التكامل الاقتصادي بغرض منع الخطر الخارجي، وهنا يعتبر التكامل وسيلة من وسائل الدفاع الخارجي؛

◀ البحث عن السلام والرغبة في تحقيق الأمن الخارجي للدول المندرجة ضمن إطار التكامل؛

◀ تقوية وتعزيز دفاع الدول المتكاملة كوحدة واحدة أمام التكتلات الإقليمية الأخرى¹³.

3.4 الدوافع الاجتماعية والثقافية:

◀ يساهم التكامل الاقتصادي في تجسيد أنماط سلوكية إستهلاكية مشتركة بين دول الإقليم الواحد، الأمر الذي من شأنه أن يحل مشاكل المنطقة، عن طريق معرفة مواقف الأطراف؛

◀ من دوافع العلاقة التكاملية بين دولة متقدمة وأخرى نامية رفع المستوى العلمي والصحي¹⁴.

ثانياً: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

بالرغم مرور أكثر من خمسين عاماً على هذه المحاولات، إلا أن حالة التجزئة والتشتت لا تزال تسود العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية إلى الحد الذي يضع فيه كل قطر سياسته الاقتصادية بمعزل تام عما يجري في القطر الأخر، لذا سنحاول التعريف على أهم المحاولات التي تمت في مجال التعاون والتقارب التي مست مسير التكامل الاقتصادي العربي.

لقد اقترن تاريخ التكامل الاقتصادي العربي بتاريخ الجامعة العربية، حيث ارتبط وجوده بوجودها، فمُنذ تأسيسها في 22 مارس 1945 بادرت إلى وضع أسس التعاون الاقتصادي من خلال العديد من المعاهدات، وفيما يلي عرض مسيرة التكامل حسب التسلسل التاريخي إلى:

1. بروتكول الإسكندرية (1944): إن بوادر التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بدأ التوجه إليه مع بروتكول الإسكندرية سنة 1944، والذي جمع كلا من سوريا، والأردن، والعراق، ولبنان، ومصر، وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي¹⁵:

- ◀ إنشاء جامعة الدول العربية؛
- ◀ التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها؛
- ◀ تدعيم الروابط في المستقبل بين تلك الدول؛

◀ تأييد استقلال لبنان وسيادته؛
◀ وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين.

2. **ميثاق الجامعة العربية (سنة 1945):** جاء إعتقاد ميثاق الجامعة العربية سنة 1945 من قبل 07 دول عربية هي الأردن، وسوريا، والعراق، ولبنان، ومصر، والسعودية، واليمن، ثم انضمت بقية الدول العربية إليها بين 1953-1977 ليصبح عددها 22 دولة¹⁶.

3. **معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (سنة 1950):** أبرمت هذه المعاهدة سنة 1950 إثر قيام إسرائيل، وقد شكل ذلك التحدي الأول للأمن القومي حيث أدركت الدول العربية حينها أن أي تحالف دفاعي لن يصمد إذا لم يسنده تعاون اقتصادي فيما بينها.

ولهذا، وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي لهذه الاتفاقية هو هدف عسكري إلا أنها نصت المادة السابعة منها على أهمية قيام بالعمل الجماعي لتنمية اقتصاديات هذه الأقطار وتنسيق النشاطات الاقتصادية، وكذلك تسهيل التبادل التجاري، كما حثت المادة الثامنة على إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الاقتصادية، وعلى الرغم من طموحات هذه الاتفاقية إلا أن الإجراءات الجماعية ظلت محدودة جدا واستمرت حالة التجزئة والتشتت السياسي والاقتصادي تسود العلاقات العربية¹⁷.

4. **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت (سنة 1953):** تم عقد هذه الاتفاقية سنة 1953، والتي استهدفت تنظيم المبادلات التجارية ضمن الدول المتعاقدة من خلال:

- ◀ إعفاء المنتجات الزراعية ذات المنشأ العربي والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بين الدول العربية المتعاقدة؛
- ◀ إعفاء المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي من ريع ضريبة الاستيراد الجمركية بين الدول العربية المتعاقدة؛
- ◀ عدم فرض رسوم داخل الدول المستوردة للسلع أعلاه تفوق ما يتم فرضه من رسوم على منتجاتها المحلية المماثلة؛
- ◀ توفير معاملة تفضيلية للدول المتقدمة من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير؛
- ◀ تسهيل حركة تجارة العبور (الترانزيت) عبر أراضي الدول المتعاقدة بكافة وسائل النقل.

وقد تم زيادة نسبة الإعفاء الجمركي لبعض السلع الصناعية إلى 50%، وأدخلت السلع التي تم تجميعها ضمن السلع التي تتمتع بالتخفيض الجمركي بنسبة 20%، ورغم بعض النجاح الذي حققته الاتفاقية، إلا أن تأثيرها بقاء محدودا بسبب عدم شمولها لكافة الدول العربية، كذلك عدم اتفاق على جدول زمني للتخفيضات المقترحة، إضافة إلى تحديد سلطات الدول نظم التصدير والاستيراد واختلاف نظم الضرائب الجمركية¹⁸.

5. اتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام

1956: إهتمت هذه الاتفاقية، بتحرير انتقال رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية، كما نصت على الاشتراك في مشاريع التنمية الاقتصادية وفي سبيل ذلك قررت الاتفاقية إعفاء هذه الأموال لدى إنتقالها من قطر إلى قطر من أية رسوم أو ضرائب سواء في الدول المصدرة أو المستضيفة لرأس المال. كما منحت مواطني الدول المنضمة في إطار الاتفاقية عل التسهيلات التالية¹⁹:

◀ استخدام حسابهم الدائن لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها في الدولة المدينة؛
◀ تحويل الحسابات الدائنة إلى المقيمين في أي دولة من دول الاتفاقية؛
◀ إنتقال رؤوس الأموال بين دول الاتفاقية للإسهام في إقامة مشاريع التطوير الاقتصادي.

إلا أن الواقع لم يحصل فيه انتقال لرؤوس الأموال الحكومية، أما الخاصة فكان محدودا، واقتصر في الغالب على الاستثمار في الإسكان دون أن يتم التوجه نحو الإسهام في تحقيق مشروعات التنمية.

6. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (سنة 1957): لقد تبين للمهتمين بالشؤون الاقتصادية أن اتفاقيات التبادل التجاري، وانتقال رؤوس الأموال، لا يمكن لوحدتها أن تحقق أي إنجاز في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ما لم تكن تلك الاتفاقات مدعومة بتنسيق وانسجام السياسات الاقتصادية الأخرى، هذا طرحت فكرة قيام الوحدة الاقتصادية العربية، حيث جاء تسلسلها التاريخي كما يلي²⁰:

◀ اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1953/05/22، تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق الوحدة.
◀ تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957.

◀ تم التوقيع على اتفاقية الوحدة العربية في 1962/06/06، حيث وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، والعراق وسوريا في 1962/12/09، أما اليمن في 1963/02/07، ودخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03، حيث تم وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية قيد التنفيذ.

◀ في عام 1964/06/03 أنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف العمل في اتجاه تحقيق عدد من الأهداف التي تضرب في صميم التكامل الاقتصادي.

تضمنت إتفاقية الوحدة العربية أهدافها المتمثلة في 21:

◀ حرية إنتقال الأشخاص والرأسمال، كذلك تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

◀ حرية الإقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، حرية الملكية والوصية والإرث.

◀ حرية النقل، وإستخدام وسائل النقل، والمرافئ والمطارات المدنية.

لقد أضحت الأهداف التي نصت عليها الإتفاقية بعيدة عن التحقق، بسبب التراجع الذي شهده الواقع العربي، وبالذات على المستوى الرسمي عن الإرادة الجادة في العمل باتجاه الوصول إلى الوحدة العربية.

7. إتفاقية السوق العربية المشتركة (سنة 1964): لقد كان القرار رقم 17 و19 الصادر في 1964/08/13 بالقاهرة، هو القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة، لكن عددا محدودا من الدول العربية وافق على هذه السوق وإنضم إليها، وحتى الدول المنظمة إلى السوق لم تضع بنودها موضوع التنفيذ في ما بينها في شكل كامل، حيث بلغ عدد الدول المنضمة عام 1965 أربعة دول هي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، ثم انضمت إليها في ما بعد ثلاث دول هي اليمن، وليبيا، وموريتانيا. حيث كانت أهداف السوق مماثلة إلى حد بعيد لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

في عام 1971 اتخذ مجلس الوحدة العربية القرار رقم 688 بشأن تقييم كل من إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وكذلك محاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق أهدافها. ظلت السوق قائمة حتى 1980

حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.

لقد تعثرت السوق العربية المشتركة تعثرا جعلها تكاد تكون عبارة عن حبر على ورق، لأسباب أهمها:

◀ إن قرار إنشاء السوق العربية نفسه لم يتضمن أية ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبرت السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية، وعليه لم يكن ليتحقق للسوق الكيان المستقل؛

◀ إحتوت الاتفاقية الخاصة بإنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية الحصول

على استثناء بعض السلع من التعريف الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية؛

◀ لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات

سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية والكمية؛

◀ قصور قرار السوق العربية المشتركة عن علاج السياسات المتبعة في

بعض الدول نظام الحصص والرقابة على الصرف، بل أيضا عدم التنسيق بين

سياسات الإنتاج وسياسات التبادل داخل دول السوق؛

◀ ضعف الإرادة السياسية من جانب الدول الأطراف في السوق²².

8. العمل الاقتصادي العربي المشترك في قمة عمان (سنة 1980): يعتبر

مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في مدينة عمان عام 1980، من أهم

وأبرز مؤتمرات القمة العربية لأنه يمثل أول مؤتمر ركز اهتمامه على الجوانب

الاقتصادية، وبذات ما يصل منها بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وكذلك

بسبب التوجهات التي برزت من خلاله والتي تضمنت التوصل إلى قرارات

اقتصادية هامة تتمثل في ميثاق العمل الاقتصادي القومي، وإستراتيجية العمل

الاقتصادي العربي المشترك، عقد التنمية العربية المشتركة، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية²³.

9. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية (سنة 1980):

جاءت هذه الاتفاقية تتويجا للاتفاقيات التي سبقتها، وأصبحت منذ ذلك التاريخ الإطار القانوني الموحد لتنظيم العلاقات الاستثمارية بين الدول العربية؛ كما تعتبر هذه الاتفاقية خطوة متقدمة لتنظيم العلاقات الاستثمارية من حيث إطارها العام وتفصيلات أحكامها الخاصة بالضمانات والحوافز والتسهيلات وتسوية المنازعات؛ كما روعي في هذه الاتفاقية المعالجة الواقعية للعقبات الرئيسية التي تحد من تدفق رأس المال العربي داخل المنطقة العربية. ومن الترتيبات الأخرى اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي²⁴.

10. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (سنة 1981):

لم يكن الوصول إلى إبرام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، إلا بعدما وصل مشروع السوق العربية المشتركة إلى مأزقه المعروف من شلل وتعثر، بالإضافة إلى العوامل أخرى. حيث تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية. ونصت الاتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف²⁵.

ثالثا: بعض نماذج التكامل الاقتصادي العربي

1. اتفاقية مجلس التعاون الخليجي:

1.1. نشأة ومسيرة المجلس: بدأت بوارد إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة. وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست (دولة الإمارات العربية، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت)²⁶.

بتاريخ 1981/05/25، تم الإعلان رسمياً على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، في مؤتمر القمة الخليجية المنعقدة بأبو ظبي، ويعتبر هذا التاريخ بمثابة الدورة الأولى للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يعتبر ثمرة لجهود اجتماعات وزراء خارجيتهم في كل من الرياض بتاريخ 1981/02/04، ومسقط بتاريخ 1981/01/06. وفي 10-11 نوفمبر 1981، بالفعل تواصلت الجهود وتم عقد الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض من طرف ملوك ورؤساء الأعضاء.

2.1 أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي²⁷:

◀ تحقيق التكامل، التنسيق، الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً للوحدة؛

◀ وضع أنظمة متماثلة في مختلف المجالات: الاقتصادية، المالية، التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، الصحة، الإعلامية، السياحية، التشريعية، الإدارية، شؤون الجمارك المواصلات؛

◀ دفع عجلة التقدم العلمي والفني في مجالات الصناعة، التعدين، الزراعة، الثروة المائية والحيوانية، بما في ذلك إنشاء مراكز البحث العلمي، وإقامة المشروعات المشتركة كمدخل للتعاون بين الدول الأعضاء.

3.1 أسباب ودوافع التكامل الاقتصادي الخليجي²⁸:

◀ تشابه الأنظمة الاقتصادية للدول الأعضاء، إضافة الى توافر رأس المال في معظم الدول الأعضاء؛
◀ دول المجلس تمتد على أرض منبسطة، كما تطل على سواحل بحرية، مما يسهل عملية الاتصال؛
◀ إعتماذ دول المجلس على الاستيراد المطلق، كما تتميز دول المجلس بضيق السوق المحلي لكل منها، لهذا يعتبر ضم هذه الأسواق وجعلها سوق واحدة مفتوحة أمام منتجات دول المجلس حتمية لا مفر منها؛
◀ تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من مشكلة العمالة الأجنبية نتيجة للنقص الحاد في العمالة المحلية؛
◀ بروز عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مما يحتم قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي.

4.1 أهداف أهم إنجازات المجلس²⁹:

◀ إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس في مارس 1983، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون رسوم جمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية.
◀ إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس في جانفي 2003، والذي يقضي بتوحيد التعريفات الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

◀ إقامة الإتحاد النقدي، حيث تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الإتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام 2010 ، وفق جدول زمني أقرته قمة مسقط (ديسمبر 2001).

◀ بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات كمؤسسة الخليج للاستثمار.

◀ توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجالات الاقتصادية ، حيث أقر المجلس الأعلى نحو أربعين قانوناً موحداً ، بعضها ملزم ومعظمها استرشادي.

2. إتحاد المغرب العربي:

1.1. نشأة ومسيرة الاتحاد³⁰: ترجع الفكرة الأولى لإنشاء إتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر المغربي الذي انعقد بجمهورية مصر العربية بالقاهرة في فيفري سنة 1947، هذا وإن كانت الفكرة اللبنة قد تبلورت في المؤتمر الأول للأحزاب المغربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل من سنة 1957، والذي ضمّ ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث عبّرت هذه الخطوة آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغربية الإستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا. وتوالت بعد ذلك عدة إجتماعات بدءا بمؤتمر طنجة سنة 1958، إجتماع تونس 1964، إجتماع طرابلس عام 1965، إجتماع الجزائر سنة 1966، إجتماع الرباط عام 1970، ثم بيان تجربة الوحدي بين ليبيا وتونس سنة 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983.

وفي تاريخ 12 جوان 1988، حدث أول لقاء بين الزعماء الدول المغاربية الخمس وهي: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب وموريتانيا، في زرالدة بالجزائر، وهذا بهدف الاتفاق على مشروع مراكش، والذي عرف فيما بعد باتفاقية مراكش، والتي تم التوقيع عليها في 17 فيفري 1989، وقد أنشئ بموجب هذه الاتفاقية اتحادا يجمع البلدان الخمس المذكورة آنفا، تحت إسم "اتحاد المغرب العربي الكبير".

في 23 جويلية 1990 بزرالدة الجزائرية، التقى قادة الدول الخمسة في قمة خرجت بتبني إستراتيجية مشتركة لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء، حيث أوصى مجلس الرئاسة بالشروع في تحقيق الأهداف المسطرة ابتداء من سنة 1992، وفقا للمراحل الأربعة التالية:

◀ إقامة منطقة تجارة حرة سنة 1992؛

◀ إقامة اتحاد جمركي سنة 1995؛

◀ إنشاء سوق مشتركة مغاربية سنة 2001؛

◀ الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة يبلغها اتحاد

المغرب العربي.

في 10/03/1991 توقيع معاهدة بين بلدان المغرب العربي تتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية. كذلك من دورات الإتحاد المنعقدة يجدر ذكر كل من دورة ليبيا سنة 1991، ودورة نوا كشط سنة 1992. كان هذا في ما يخص الاتفاقات الجماعية أما في يخص الاتفاقات الثنائية فنجد الاتفاق الذي وقع بين المغرب والجزائر في 14/03/1989 وهو إتفاقا تجاريا وتعريفيا بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين، ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 06/02/1990، الناص على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك

والرسوم المماثلة؛ كذلك الاتفاقية المبرمة بين تونس والمغرب والتي دخلت حيز التنفيذ في 1999/03/16، الناصة على إنشاء منطقة تبادل حر بين الطرفين خلال فترة الممتد إلى غاية 2007/12/31.

2.2. أهداف الاتحاد³¹:

- ◀ توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبها بعضهم ببعض؛
- ◀ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- ◀ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- ◀ إنتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية؛
- ◀ العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع ورؤوس الأموال فيما بينها.

3.2. أهم انجازات الاتحاد³²:

◀ قام إتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه، بإبرام 37 معاهدة واتفاقية، كان أولها في 23 جويلية 1990، وآخرها في 24 أفريل 1994، دخلت منها حيز التنفيذ 06 اتفاقات تمثلت في: اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية، اتفاقية الحجز الزراعي، اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار، اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي، إتفاقية النقل البري للمسافرين والبضائع والعبور، وإتفاقية إنشاء المصرف المغربي للتجارة والاستثمار.

◀ من أهم المشروعات التي تم التفاوض حولها اتحاد المغرب العربي نجد مشروع إنشاء الشركة المغربية للطيران المدني، وكذا مشروع توحيد المقاييس الصناعية بين المؤسسات المغربية، إضافة الى مشروع القطار المغربي، وقد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع، لكنه سرعان ما توقف.

◀ في مجال المحروقات، فقد اقتصر التعاون المغربي على اتفاقات ثنائية الأطراف من بينها: إتفاقية بين الجزائر وتونس لإستغلال حقول "بورمة"، كذلك أنبوب الغاز الجزائري الايطالي عبر تونس، والذي بدأ تشغيله عام 1983 بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا. وكذا مشروع انجاز شركة مختلطة جزائرية- مغربية لاستغلال منجم غاز جبيلات الغني بمادة الحديد. إضافة الى إتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987، نتج عنه خلق 03 شركات: (الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيمياوية).

◀ في ما يتعلق بميدان الزراعة، فقد كانت النتائج هزيلة جدا، إذ اقتصرت محاولات التكامل في هذا المجال على ثلاث منتجات: (الحلفاء، التبغ، الحمضيات).

4.2. أهم أسباب تعثر الاتحاد³³:

◀ قضية الصحراء الغربية وانعكاسها على العلاقات المغربية الجزائرية، بالإضافة إلى قرار تجميد مؤسسات و هياكل الاتحاد سنة 1995، على إثر الخلاف الذي تفاقم بين المغرب والجزائر في صيف 1994.

◀ ضعف الهيكل الاقتصادي لدول الإتحاد وتماتله، مما يصعب من تحقيق مشروع تكامل بسبب إعتقاد اقتصاديات دول الإتحاد على المواد الأولية، وهو ما يجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار الأسواق الدولية.

لقد ظل إتحاد المغرب العربي منذ نشأته إلى يومنا هذا، ولعدة متعثر، حيث عرف انسدادا كبيرا، مما يدعو بنا القول بأن دور إتحاد المغرب العربي سيبقى غير فعال مادام أعضاؤه لم يبرهنوا جدية نواياهم وأفعلهم من أجل تحويله من مجرد مسار للتعاون إلى مخبر حقيقي للتكامل الجهوي.

3. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1.3. نشأة المنطقة³⁴: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي المتعثرة، وتستهدف أساساً تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى. تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المنطقة في القمة العربية المنعقدة بالقاهر (21- 23 جوان 1996)، حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998، على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007. لكن في سبتمبر 2001، أقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي 2005.

2.3. شروط الانضمام إلى المنطقة³⁵:

◀ المصادقة على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
◀ الموافقة على البرنامج التنفيذي، وهذا من خلال إبداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.

3.3. أهم أهداف منطقة التجارة الحرة العربية³⁶:

◀ تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية، وكذلك مع العالم الخارجي.
◀ الحفاظ على المصالح وتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
◀ الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية
◀ وضع الأسس لقيام كتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية.

4.3. أهم إنجازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى³⁷:

← تعريض الإنتاج الوطني لمنافسة من المنافسة، وهذا من شأنه أن يكسبه طابع الجودة والنوعية، والقدرة على منافسة الإنتاج الأجنبي، إضافة إلى ذلك توسيع حجم السوق لتسهيل عملية التسويق.

← قدر التخفيض على الرسوم والضرائب بـ 50 % عام 2002 من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، كما بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في نهاية 2002، ستة عشرة دولة عربية.

رابعاً: المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل

الاقتصادي العربي

1. مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل³⁸: حسب هذا المدخل

إن تنمية التجارة وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود وهو هدف التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار، ولكي تنمو التجارة على النحو المنشود بين هذه الأقطار يجب أن تزال القيود المفروضة عليها والتي تعرقل حرية انسيابها، بالتالي فإن تحرير التجارة العربية البينية يعد عنصراً ضرورياً. وبمقتضى المدخل التبادلي للتكامل أبرمت البلدان العربية اتفاقات وقرارات على فترات متباعدة نذكر منها:

← إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة

الترانزيت 1953؛

← قرار السوق العربية المشتركة 1964؛

← إتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية

1981؛

← إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1998.

بالنسبة للواقع فيبين أن التجارة البينية العربية لا تشكل إلا جزءا يسيرا جدا من إجمالي تجارتها الخارجية، كذلك لم تتطور في الاتجاه الصحيح بل على العكس عرفت تراجعاً في العشرية الأخيرة.

2. مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله³⁹: ويكون ذلك عن طريق إزالة القيود على رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وعن طريق تهيئة المناخ الملائم الذي يؤدي إلى مساهمة الأموال التابعة لبعض البلدان العربية في تمويل الاستثمارات في بلدان عربية أخرى، كما يستند هذا المدخل إلى أن قابلية وحرية انتقال عناصر الإنتاج (بما فيها عناصر رأس المال) بين مجموعة الأقطار تؤدي إلى توزيع هذه العناصر وتوطينها بين هذه الأقطار بما يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية. على اعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فلقد تبلور هذا الاهتمام في تعدد الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال رؤوس الأموال فنجد:

◀ إتفاقية انتقال رؤوس الأموال العربية لعام 1953 المعدلة عام

1956؛

◀ إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام 1957؛

◀ إتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1968؛

◀ إتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية و انتقالها بين البلدان

العربية عام 1970؛

◀ إتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1974؛

◀ إتفاقية الوحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية عام 1980؛

◀ إتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات و انتقال رؤوس الأموال بين

الدول العربية 2000.

و عند الاطلاع على الإتفاقيات، نجد أنها بدأت بسيطة، تقتصر على مجرد تقرير مبدأ عدم عرقلة الحكومات العربية لانتقال رؤوس الأموال بين البلاد

العربية، ثم تطورات بحيث أصبحت تتجه، أكثر فأكثر، نحو الاتفاق على جوانب وتفصيلات عديدة تسهم في إيجاد الجو الملائم لتشجيع هذا الانتقال وخلقها.

3. مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي⁴⁰: وإذا كان تشجيع انتقال رؤوس الأموال البلاد العربية يمثل صورة من صور تشجيع انتقال أحد عناصر الإنتاج بين هذه البلاد، فإننا لا نجد اتفاقات مماثلة على المستوى الجماعي لتشجيع إنتقال عنصر العمل في ما بينها، فما زال انتقال العمال بين الأقطار العربية يخضع للقوانين الداخلية للأقطار المرسلة وللأقطار المستقبلية لهم، أو لبعض الاتفاقات الثنائية محدودة بين عدد من البلدان العربية.

إن إنتقال العمالة العربية البينية يعد مؤشرًا ايجابيا آخرًا على التكامل العربي الاقتصادي رغم انخفاض معدلاته في السنوات القليلة الماضية عما كان عليه؛ فغني عن القول أن أسواق العمل في دول الخليج العربي ما زالت توفر الآلاف من فرص العمل، الأمر الذي أسهم بشكل إيجابي في تقليص حالات البطالة والفقر في الدول العربية ذات العمالة الفائضة، وفي المقابل أسهمت العمالة العربية بشكل ايجابي في جميع جوانب العملية التنموية في الدول المستقبلية لهذه العمالة.

ومن هنا، يمكن القول إن هناك مدخلا فرض نفسه بصورة تلقائية على عملية التجمع الاقتصادي العربي وما يرتبط بها من انعكاسات تكاملية على اقتصاديات البلدان العربية، وهو مدخل تنقل القوى العاملة العربية داخل الوطن العربي، وكونه قد فرض نفسه على نحو تلقائي هذا لا يعني أن يستبعد من مداخل التجمع الاقتصادي العربي.

4. المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي⁴¹:

ترجع فكرة أهمية إقامة المشروعات العربية المشتركة إلى أوائل الخمسينيات حيث جرت بعض المناقشات بين الاقتصاديين والسياسيين العرب حول أهمية ومنافع هذه المشروعات لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كذلك خلص المؤتمر الثاني لإتحاد الاقتصاديين العرب والذي انعقد في مدينة بغداد خلال الفترة 8-13 مارس 1969، إلى أن المهمة الاقتصادية الأساسية أمام البلدان العربية هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، وهذا يستوجب أساسا إقامة مشروعات عربية مشتركة كأداة أساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، ومن ناحية أخرى أكدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أهمية المشروعات العربية المشتركة بالنسبة لحركة التكامل الاقتصادي العربية.

على الرغم من أن صيغة المشروعات العربية المشتركة قد ورد النص عليها في بعض الاتفاقات العربية الجماعية، إلا أن الأخذ بهذه المشروعات كمدخل للتكامل الاقتصادي لم يأت استنادا للالتزام بهذه الإتفاقات، بقدر ما أتى لحدوث تطورات في الوطن العربي أدت إلى توافر رؤوس الأموال لدى مجموعة من البلدان العربية (البلدان النفطية) التي أصبح من الضروري أن تبحث عن صور ومجالات متعددة ومختلفة للاستثمار والتوظيف. كذلك إن المشروع العربي المشترك يمكن النظر إليه على أنه أفضل السبل المتاحة لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد قطر عربي بمفرده عن تمويلها، وبالتالي فالمشروع العربي المشترك جاء كحل أمثل لمشكلات الأعضاء المتكاملة.

لقد أثبتت التجربة أن المشروعات العربية المشتركة هي من أكثر الوسائل إستجابة وتلاؤما مع ظروف الأقطار العربية في تنمية قاعدتها الإنتاجية، كما أنها أداة تتكامل أهميتها مع عملية تحرير التبادل التجاري حيث تتصافر كلا الصيغتين في خلق الأسس الموضوعية لتحقيق التنسيق والتكامل، وتبعا لذلك

اتجهت الأقطار العربية إلى التركيز على مدخل المشروعات كصيغة لتنمية القاعدة الإنتاجية العربية وتوسيع الأسواق القطرية أمام منتجات هذه المشروعات.

الخاتمة:

يعد التكامل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تهدف إلى الانتقال من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والاتحاد فيما بين الدول، إذ يقوم على علاقات تبادلية بين مجموعة من الدول، حيث تتراوح درجة هذه العلاقات التبادلية من أبسط درجات التعاون والتنسيق؛ مروراً بالعلاقات الاتحادية، لتصل إلى أقصى درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في بناء الاندماج الاقتصادي التام.

يقوم التكامل الاقتصادي وفقاً لشروط، ومقومات، ودوافع معينة تعزز كيانه وتؤكد وجوده، كما يقوم التكامل الاقتصادي على عدة نظريات، حيث لا يمكن وضع نظرية موحدة تفسر قيامه، والتي يمكن اعتبارها المرجع الذي يتم الاعتماد عليه في فهم عملة التكامل، ولكون التكامل الاقتصادي عملية اقتصادية تتأثر بعدة شروط ومقومات وتؤثر في الدول المتكاملة من عدة جوانب، فإنه ينتج عن هذه الأخيرة عدة آثار.

ومن خلال إستعراضنا للتحديات التي تواجه مسيرة العمل العربي المشترك، نجد أن واقع التعاون الاقتصادي العربي يتصف بالضعف، وتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي التفعيل المشترك ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي مدعوم بإرادة سياسية صادقة ومخلصة، وخاصة أن الدول العربية تمتلك مقومات إقامة التكامل الاقتصادي العربي.

الإحالات

- 1 - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر، القاهرة، 2003، صص 13-15.
- 2 - نفس المرجع السابق، ص 27.
- 3 - حسن عمر، التكامل الاقتصادي أشودة العالم المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 8.
- 4 - بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية- قسم علوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 108.
- 5 - نور الدين دلال، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 8.
- 6 - فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 226.
- 7 - نفس المرجع السابق، صص 234-237.
- 8 - بوباية ذهبية ريمة، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004-2005، صص 26-31.
- 9 - نور الدين دلال، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 9-11.
- 10 - Ali .M. El-Agraa, *The European Union Economics and Policies*, 8 edition, Cambridge university press, London, 2007, P109.
- 11 - بوباية ذهبية ريمة، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، مرجع سابق الذكر، ص 33.
- 12 - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، صص 183-184.
- 13 - بوباية ذهبية ريمة، معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه، مرجع سابق الذكر، ص 33.
- 14 - نور الدين دلال، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 12.
- 15 - [http:// www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org) 20-12-2017
- 16 - عبد الحميد ز عباط، التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية أداتان لتكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 1.
- 17 - عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 278.
- 18 - فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، صص 261-262.
- 19 - محمد قويدري- محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 7.
- 20 - الجوزي جميلة، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلبجي عمار، الاغواط، 17-19 افريل 2007، ص 219.
- 21 - فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، صص 265-267.
- 22 - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية، مرجع سابق الذكر، صص 71-78.
- 23 - فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 273.
- 24 - محمد قويدري- محمد فرحي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مرجع سابق الذكر، ص 7.

- 25 - الجوزي جميلة، الملتقى الدولي الثاني حول: التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مرجع سابق الذكر، ص320.
- 26 - عمورة جمال، عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، رسالة دكتوراء غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص283.
- 27 - <http://www.gcc-sg.org> 22-12-2017
- 28 - وصاف سعدي، مجلس التعاون الخليجي: دراسة تقييمية لمسار التكامل الاقتصادي، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص ص 1-2.
- 29 - <http://www.gcc-sg.org> 25-12-2017
- 30 - غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي - دراسة حالة قطاع الصناعة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2009، ص ص 28-29.
- 31 - <http://www.maghrebarabe.org> 28-12-2017
- 32 - غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي - دراسة حالة قطاع الصناعة، مرجع سابق الذكر، ص ص 29-30.
- 33 - *Rahem Samir, Et si les pays du Maghreb arabe décident de promouvoir l'UMA : Entre espoir et réalité ? , Séminaire Nationale sur : Le développement industriel Dans les pays arabes de la mondialisation , Institut d'économie Et la science de la gestion , Université telidji amar-laghouat , le 17-19 Avril 2007, Page 01.*
- 34 - كمال رزيق- فضيلي عبد الحليم، أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- حلم أو واقع، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص ص 1-2.
- 35 - كمامسي محمد الأمين- شعبوني محمود فوزي، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 8.
- 36 - كمال رزيق، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، مرجع سابق الذكر، ص2.
- 37 - بويابة ذهبية ريمة، معوقات التكامل الاقتصادي العربي و سبل تحقيقه، مرجع سابق الذكر، ص ص 193-194.
- 38 - محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص336.
- 39 - محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها، ج 01، مرجع سابق الذكر، ص ص 339-339.
- 40 - المرجع السابق، ص ص 340-341.
- 41 - غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي - دراسة حالة قطاع الصناعة، مرجع سابق الذكر، ص 35.